E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2004/23
7 July 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*

تقرير أولي مقدم من المقررة الخاصة، السيدة كريستي إمبونو**

---

* تأخر تقديم الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات، ولم تشفع بالتعليل المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ باء، التي قضت فيها الجمعية العامة بأنه في حالة تأخر تقديم تقرير، لا بد من إيراد أسباب هذا التأخير في حاشية بالوثيقة.

** ترد الحواشي باللغة الأصلية فقط.

(A) GE.04-14821 180804 190804

موجز

هذا التقرير هو تقرير أولي مقدم بموجب قرار اللجنة الفرعية ٢/٢٠٠٣ عن موضوع الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو يرتكز إلى ورقة العمل (E/CN.4/Sub.2/2003/18)، التي تم تقديمها إلى اللجنة الفرعية في دورتها الخامسة والخمسين والتي وضعت في اعتبارها المناقشات التي جرت أثناء الدورة.

وانطلاقاً من تفشي ظاهرة الإصابة ببلاء الفساد، يستطلع التقرير الأولي بعض الظواهر العامة والخاصة للفساد، بما في ذلك حالات الفساد في قطاع الشركات. ثم يواصل التقرير تحديد ضحايا الفساد، إذ إن الفقراء هم أكثر الناس تأثراً به، ويتوسع في تناول الآثار الاجتماعية – الاقتصادية والمدنية والسياسية للفساد من حيث حقوق الإنسان، ويربط بين الآثار الهدّامة للفساد والجهود الإنمائية للبلدان النامية. كما يقدم التقرير تحليلاً للفساد في القطاع الخاص وينظر في أدوار الشركات المتعددة الجنسيات.

وينظر التقرير، بعد تقديم تحليل لظواهر الفساد وآثاره، في آليات وطنية ودولية لمكافحة الفساد.

ويؤكد التقرير في استنتاجاته وتوصياته على أهمية القيادة السياسية في مكافحة الفساد؛ وأهمية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإدماجها في القوانين المحلية، ويبرز دور الأحكام المتعلقة باسترداد الأصول؛ وأهمية وضع آليات وتشريعات وطنية لمكافحة الفساد؛ وأهمية التعاون فيما بين البلدان لمكافحة الفساد، بما في ذلك الوقاية وإجراء التحقيقات وملاحقة المجرمين؛ والحاجة إلى آليات لشبكة الأمان لحماية المواطنين من فساد الشركات؛ وأهمية التزام الشركات التزاماً صارماً بمدونات قواعد سلوكها؛ والحاجة إلى إنفاذ القانون بصورة فعالة؛ وأهمية المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويؤكد التقرير على أن انعدام الاحتياجات الأساسية يؤدي إلى الفساد، ويشير أيضاً إلى دور الديون في هذا السياق ويوصي بإعفاء الدول الفقيرة من سداد ديونها.

ونظراً للأثر التخريبي للفساد على المجتمع، فإن المقررة الخاصة تقترح أيضاً عقد اجتماعات دورية رفيعة المستوى لحفز مناقشة موضوع الفساد.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمـــــة	١ -٤	٤
أولاً- الاعتبارات الأولية	٥ -٦	٥
ثانياً- ظواهر الفساد العامة والمحددة	٧ -١٦	٥
ثالثاً- تحديد ضحايا الفساد.....	١٧-٢١	٨
رابعاً- آثـــار الفســـاد	٢٢-٣٩	١٠
ألف- الآثار الاجتماعية – الاقتصادية	٢٢-٢٦	١٠
باء- الآثار المدنية – السياسية.....	٢٧-٣٣	١١
جيم- آثار الفساد على القطاع الخاص	٣٤-٣٧	١٥
دال- الشركات المتعددة الجنسيات.....	٣٨-٣٩	١٦
خامساً- حملة مكافحة إفلات مرتكبي الفساد من العقاب	٤٠-٥٦	١٧
ألف- الآليات الوطنية/الدولية لمكافحة الفساد.....	٤٠-٥٥	١٧
باء- التدابير القضائية لمكافحة الفساد	٥٦	٢٠
سادساً- الاستنتاجات والتوصيات	٥٧-٦٠	٢٠
ألف- الاستنتاجات.....	٥٧-٥٨	٢٠
باء- التوصيـــات	٥٩-٦٠	٢١

مقدمة

خلفية الدراسة

١- قررت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مقررها ١٠٦/٢٠٠٢ أن تعهد إلى السيدة كريستي إمبونو مهمة إعداد ورقة عمل عن أثر الفساد على إعمال جميع حقوق الإنسان والتمتع بها.

٢- وقد أخذت ورقة العمل (E/CN.4/Sub.2/2003/18)، المقدمة إلى اللجنة الفرعية في دورته الخامسة والخمسين، في الحسبان المناقشة التي عُقدت عن هذا الموضوع في الدورة الرابعة والخمسين والتي أُشير فيها إلى أمور منها ضرورة إدانة الفساد وتقديم من يقترف أفعال الفساد إلى العدالة الدولية إذا ما أُفلت من العدالة الوطنية. كما أخذت ورقة العمل علماً باعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ١٣/٢٠٠١ بعد أن أبدى مساور قلقه إزاء خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد، التي قد تهدد استقرار المجتمعات وتقوّض القيم الديمقراطية والأخلاقية وتعرّض التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للخطر.

٣- وفي القرار ٢/٢٠٠٣، أوصت اللجنة الفرعية لجنة حقوق الإنسان باعتماد المقرر المتعلق بتعيين السيدة إمبونو كمقررة خاصة تُسند إليها مهمة إعداد دراسة شاملة عن الفساد وأثره في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعتمدت لجنة حقوق الإنسان في مقررها ١٠٦/٢٠٠٤ الذي اتخذته في دورتها الستين، مقرر اللجنة الفرعية. ولذلك فإن التقرير الحالي قد قُدِّم وفقاً لقرار اللجنة الفرعية ٢/٢٠٠٣.

الغرض من الدراسة

٤- يرى بعض المؤلفين أن الفساد داء مستوطن في جميع الحكومات؛ فهو لا يقتصر على أية قارة أو مجموعة إثنية. والآثار السلبية للفساد والإفلات من العقاب على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمدني والثقافي للعديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، وآثاره المخربة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، باتت اليوم موثقة توثيقاً جيداً. وما يجعل دراسة موضوع الفساد أمراً أكثر إلحاحاً هو "الاستتراف المريع لرؤوس الأموال الشحيحة لأفريقيا وفوائضها القابلة للاستثمار، الذي يتم من خلال النهب الرسمي المنتظم للخزينة من أجل الإثراء الفاسد في الخارج"[(١)]. وكان السبب الملِّح الآخر لإجراء دراسة عن هذا الموضوع هو إيجاد إجابات عن عدد من القضايا التي قوضت ثقة المستثمرين وأصحاب الأسهم... إلخ، في السنوات الأخيرة، في إدارة الشركات.

أولاً – الاعتبارات الأولية

٥- لقد تقررت حقيقة واقعة عندما قررت مناقشة البلاء المسمى بالفساد، وهي أنه ظاهرة متفشية في أمور عديدة. "فهو يتخطى المعتقدات والطوائف الدينية والنظم السياسية ويؤثر على كل من الشباب والشابات على السواء. فالفساد قائم في النظم الديمقراطية والدكتاتورية؛ والبلدان ذات النظم الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية"[٢]. وقد وصف الفساد أثناء تطهير السلطة القضائية في كينيا، بأنه "شر لا يمكن تخفيف وطأته" إذ إنه يقوِّض تقديم الخدمات إلى شعب كينيا ويسهم إلى درجة لا بأس بها في التدهور الاقتصادي للبلد وما ينجم عنه من فقر"[٣].

٦- ويقوِّض الفساد سيادة القانون وإقامة العدل؛ وهو مدمِّر تماماً لنظام الانتخابات في أي بلد وللديمقراطية القائمة على المشاركة. وفيما يكون الفساد عاملاً مساعداً في تقويض ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين في أي بلد، فإنه مسؤول إلى حد كبير عن تخريب الهياكل الأساسية لذلك البلد. فلا عجب أن يوصف الفساد وصفاً مناسباً بأنه "سرطان ينخر في جسد المجتمع، يُغني القلة ويفقر الكثرة"[٤].

ثانياً – ظواهر الفساد العامة والمحددة

٧- إن التمتع بجميع نُظم الحقوق يتأثر تأثراً خطيراً بالفساد. وقد حظي الفساد باهتمام المجتمع الدولي على نطاق واسع حيث حاول العديد من المؤلفين تقديم تعاريف مختلفة له. بل إن بعض المؤلفين حاول تفسير الطابع المستوطن للفساد في سياق ثقافي. وقد ذكر جون أشكروفت، وزير العدل في الولايات المتحدة[٥]، عندما تحدث عن الفساد: "... لم يخل أي مجتمع في أي وقت من الأوقات من الفساد تماماً. بل إن أنجح وأعرق المجتمعات ذات الاقتصاد السوقي تعرف الفساد. فمثلاً، كان أمام وزارة العدل الأمريكية في عام ٢٠٠٢ أكثر من ١ ٠٠٠ ملاحقة فدرالية لمسؤولين فاسدين على المستوى الفدرالي وعلى مستوى الولايات والمستوى المحلي". ولذلك لاحظ أن "الفساد يقوض مشروعية الحكومة الديمقراطية بل إنه يهدد بأشكاله المتطرفة، الديمقراطية نفسها، لأن الديمقراطية تقوم على الثقة والفساد يقضي على الثقة". وقد أوضحت دراسات أجراها البنك الدولي أن الآثار السلبية للفساد قادرة على الحد من معدل نمو البلد إلى درجة كبيرة. ويقدر البنك الدولي أن تكلفة الفساد تشكل قرابة ٧ في المائة من الاقتصاد العالمي السنوي، أي ٢,٣ ترليون دولار تقريباً. فالفساد في الأوساط التجارية أمر تقشعر له الأبدان! وفي إطار التعليق على انهيار شركة إينرون، وهي أكبر شركة لتجارة الطاقة في أمريكا، تم تشبيه المدراء التنفيذيين المذنبين "بأقطاب اللصوص من العهد الماضي"[٦] بينما وصفهم المحامي جو كوتشيت بأنهم "إرهابيون اقتصاديون"[٧].

٨- وانطوى الفساد في تصرف الشركة المذكورة على "محاولة ناجحة لإخفاء ديونها الكبيرة، من خلال إنشاء سلسلة من الشراكات المحدودة، التي يمكن اعتبارها كيانات منفصلة". وهذه "التحايلات" المحاسبية حققت الأثر المستصوب المتمثل في إظهار أرباح الشركة بشكل يتجاوز كثيراً الأرباح الفعلية التي تحققها، مما أدى إلى زيادة أسعار أسهم الشركة، وخدع

المستثمرين والكذب على موظفي شركة إينرون، وتشجيعهم على إغراق وفوراهم وأموال معاشاهم التقاعدية في أسهم الشركة"[٨]. وأكثر من ذلك مدعاة للقلق ملاحظة أن "هذه الممارسات قد حظيت بـ "موافقة" شركة آرثر أندرسون المرموقة للمحاسبة، التي وكلتها شركة إينرون لمراجعة حساباها وكذلك للاستعانة بمستشاريها بمرتبات عالية"[٩]. وسيرد أدناه مزيد من المناقشة عن هذا الموضوع تحت عنوان "ضحايا الفساد".

٩- وذكر ماركو ديلوكا وهو محامٍ من ميلانو، عندما وصف انهيار إمبراطورية شركة بارمالات للألبان في إيطاليا بأنه أسوأ من الفساد، أن "ما تغير هو مجرد نوع الجرائم: كنا نألف التحدث عن الفساد، والآن نتحدث عن *الانهيار المالي* (التأكيد على العبارة مضاف)[١٠]. فقد أثرت قضية شركة بارمالات على شركات ووظائف في ٣٠ بلداً في ست قارات بما في ذلك قارة أستراليا. "فمن البرازيل ونيويورك إلى هولندا وميلانو يبحث رجال التحقيق عن قرابة عشرة مليارات يورو (١٦,٥١ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) من الأموال المفقودة"[١١].

١٠- ووفقاً لجين إيليس[١٢] "تم التسليم بأن الفساد بأكثر صوره السلبية هو اختلاق غربي وأن ما يشكل فساداً ورشوة في بلد متقدم النمو هو مجرد تقليد وممارسة ثقافية في بلد آخر، من البلدان غير الغربية والنامية. وما ينتج عن هذا الرأي هو أن الممارسات التقليدية، إن وجدت، مثل تقديم الهدايا إلى الرؤساء والشخصيات الهامة ... تتم بصورة علنية مع توقع انتقال الهدايا من شخص إلى آخر أو تقاسمها (يرى البعض أن هذه الممارسة هي بمثابة نظام ضريبي مبكر). والممارسة المعاصرة المتمثلة في تقديم هدايا بصورة سرية وشخصية هي انحراف عن هذه الممارسات وهي في حالات عديدة اختلاق معاصر لا يرتبط إلى حد كبير بالممارسة التقليدية"[١٣]. وقد أوضحت السيدة إيليس في الحجة التي قدمتها أن الرشوة وقبولها وعلى نحو أوسع الفساد، هي مشكلة عالمية لا تقتصر على البلدان النامية أو الاقتصادات الآخذة بالضوابط التنظيمية.

١١- وهناك أدلة كثيرة على إغراء معظم الموظفين الحكوميين من البلدان النامية، باستمرار، لتلقي الرشوة من قِبَل شركات تابعة لبلدان متقدمة النمو، وذلك في معظم الأحيان بشكل يؤثر اقتصادياً واجتماعياً على تلك البلدان الفقيرة. وفي أحد حالات الفساد البارزة تمت الإشارة بالتحديد إلى الشركة العملاقة الفرنسية SAGEM SA للإلكترونيات لأنها قدمت الرشوة إلى بعض المسؤولين النيجيريين لكي تكفل الحصول على عقد بمبلغ ٢١٤ مليون دولار مع برنامج بطاقات الهوية الوطنية النيجيرية، في عام ٢٠٠١[١٤]. ويتم حالياً محاكمة المسؤولين المعنيين، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي، بموجب الصكوك الوطنية المتعددة التي وضعتها نيجيريا لمكافحة الفساد. كما ورد اسم هاليبورتون، وهي شركة أمريكية عملاقة تعمل في مجال تقديم الخدمات النفطية، في فضائح عديدة في نيجيريا تتراوح بين التهرب من دفع الضرائب إلى رشوة المسؤولين الحكوميين[١٥]. وبغية كبح جماح هذا الفساد الذي لا يعرف الحدود، وافقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المؤلفة من ٣٠ بلداً على نسخة منقحة للمبادئ التي وضعتها لإدارة الشركات، وأضافت إليها توصيات

جديدة للممارسات الحميدة في سلوك الشركات بهدف إعادة بناء ثقة الجمهور في الشركات وأسواق الأسهم والسندات، والمحافظة عليها.

١٢- وتستجيب المبادئ المنقحة لعدد من القضايا التي قوضت ثقة المستثمرين في إدارة الشركات في السنوات الأخيرة. وهي تطالب الحكومات، ضمن أمور أخرى، بضمان أطر تنظيمية فعالة حقاً وتطالب الشركات نفسها بأن تكون خاضعة للمساءلة الفعلية. كما أنها تدعو إلى زيادة الوعي فيما بين المستثمرين المؤسسيين وقيام أصحاب الأسهم بدور فعال في تحديد أجور المدراء التنفيذيين. كما أنها تحث على تعزيز الشفافية وكشف الأسرار لمقاومة تضارب المصالح.

١٣- وقد تم تصنيف الفساد أيضاً على أنه "فساد بسيط" و"فساد كبير" (جريمة منظمة)، و"فساد منتظم أو مستوطن" وما إلى ذلك. ومهما كانت "درجة" أو "مستوى" الفساد، فلا يمكن المغالاة في آثاره التي تضعف البلدان النامية. فالدكتاتورية وانعدام الديمقراطية وما ينجم عنهما من تمركز السلطة وحصرها في أيادي شخص واحد أدت في بعض البلدان إلى ثقافة من الفساد لا يمكن كبحها. وقد جاء في مقالة عن أباشا رئيس نيجيريا السابق[١٦] أن الأموال التي تم عزوها إلى الدكتاتور العسكري السابق والتي تم تجميدها في بنك سويسري، تبلغ قرابة ٦٦٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكشفت عمليات التحري الأخرى النقاب عن أن أباشا وأسرته يملكون أموالاً في عدد من البنوك. ومما يثير الاهتمام أن مسؤولين من لكسمبورغ أعلنوا عن تجميد ٦٣٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة تعود إلى أسرة أباشا مودعة في فرع لكسمبورغ لبنك ألماني. وبعد شهور عديدة من المفاوضات الشاقة، وافقت السلطات السويسرية على تسليم ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الأموال المسروقة، إلى حكومة نيجيريا[١٧].

١٤- تنص الفقرة ١ من المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومؤاتية، وفي الحماية من البطالة"، وتنص الفقرة ١ من المادة ٢٥ على أن "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه". ففي ظل هذه الخلفية للحرمان من الحقوق المذكورة أعلاه التي يتسبب فيها قادة دكتاتوريون وفاسدون، فإن تدفق الأموال العامة المسروقة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو بتواطؤ مؤسساتها المالية، يشكل فساداً.

١٥- لنفكر في الوظائف والهياكل الأساسية وتحسين نظام التعليم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية التي كان بإمكان الأموال المسروقة أن تقدمها لو أُعيد توجيهها من الإثراء الشخصي للأشخاص الفاسدين إلى الخدمات العامة للسكان. ومن المسلَّم به على نطاق واسع أنه نتيجة تحويل هذه المبالغ الضخمة من خزائن البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، أصبحت معظم الدول دولاً فاشلة غير قادرة على أداء ولو حتى الوظائف الحكومية العادية، بما في ذلك توفير الماء والكهرباء والسكن الملائم لسكانها.

١٦- إن الدولة التي يمارس وكلاؤها لإنفاذ القانون الفساد تفتقر إلى القدرة اللازمة على إجراء تحريات جنائية فعالة ومحاكمات قضائية وكذلك القدرة على التطبيق المادي للعقوبات. والدولة التي أفسدتها الآليات الضعيفة لإعمال القانون هي عرضة للتلاعب والفساد. واعتمدت الجمعية العامة في القرار ١٦٩/٣٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، التي تنص في مادتها ١ على ما يلي: "على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في جميع الأوقات، أن يؤدوا الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المجتمع وبحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم". وتنص المادة ٧ المتعلقة بالفساد على: "يمتنع الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين عن ارتكاب أي فعل من أفعال إفساد الذمة. وعليهم أيضاً مواجهة جميع هذه الأفعال ومكافحتها بكل صرامة".

ثالثاً- تحديد ضحايا الفساد

١٧- من المتعذر تقدير تكلفة الفساد بسهولة على المستوى الدولي. ومع ذلك، ووفقاً لتقديرات رابطة مفتشي الغش المعتمدين فإن جميع المنظمات في العالم تخسر نسبة ٦ في المائة تقريباً من إيراداتها السنوية بسبب الغش والفساد[١٨]. ويمكن لأي فرد في مجتمع ما، ولا سيما المجتمعات التي تخضع لسوء حظها لنظام دكتاتوري عسكري فاسد، أن يقع ضحية الفساد، والحال كذلك بالنسبة إلى المجتمع ككل. ويتضمن الجدول التالي قائمة بالقادة العشرة الأكثر فساداً في العالم والمبالغ المقدرة التي اتُّهِموا بسرقتها من صناديق خزاناتهم المختلفة.

القادة العشرة الأكثر فساداً في العالم

الاسم	المنصب	المبالغ المقدرة من الأموال المدعى اختلاسها (بدولارات الولايات المتحدة)
١- محمد سوهارتو	رئيس إندونيسيا (١٩٦٧-١٩٩٨)	١٥-٣٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة
٢- فيرديناند ماركوس	رئيس الفلبين (١٩٧٢-١٩٨٦)	٥-١٠ مليارات من دولارات الولايات المتحدة
٣- موبوتو سيسي سيكو	رئيس زائير (١٩٦٥-١٩٩٧)	٥ مليارات من دولارات الولايات المتحدة
٤- ساني أباشا	رئيس نيجيريا (١٩٩٣-١٩٩٨)	٢-٥ مليارات من دولارات الولايات المتحدة
٥- سلوبودان ميلوسفيتش	رئيس صربيا/يوغوسلافيا (١٩٨٩-٢٠٠٠)	١ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة
٦- جان كلود دوفالييه	رئيس هايتي (١٩٧١-١٩٨٦)	٣٠٠-٨٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
٧- ألبرتو فوجيموري	رئيس بيرو (١٩٩٠-٢٠٠٠)	٦٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
٨- بافلو لازارينكو	رئيس وزراء أوكرانيا (١٩٩٦-١٩٩٧)	١١٤-٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
٩- أمولدو أليمان	رئيس نيكاراغوا (١٩٩٧-٢٠٠٢)	١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
١٠- جوزيف استرادا	رئيس الفلبين (١٩٩٨-٢٠٠١)	٧٨-٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

المصدر: *Global Corruption Report 2004*. Infoplease, but with credit to Transparency International.

١٨- وهـــناك بلـــدان عديـــدة نامية تنهض بعبء الديون الثقيل التي حصل عليها، من باب المفارقة، قادتها الفاســـدون الذيـــن فقدوا المصداقية. والديون وخدمة الديون تفقر باطراد السكان الذين يعانون من قلق يومي، وتحرمهم بصورة منتظمة من التمتع بالحقوق الأساسية الواردة في صكوك حقوق الإنسان. ومن المقدر أن خدمة الديون أي المبالغ السنوية التي تدفع لسداد المبالغ الأصلية ومبالغ الفوائد، ستتجاوز وحدها المبلغ الإجمالي للقروض الجديـــدة بنسبة ٢٠ في المائة في أفريقيا و٣٠ في المائة في أمريكا اللاتينية. وهذا يوضح واقع أن مصير أي قرض جديد يحتاج بلد نام الحصول عليه لأغراض إنمائية (قد يكون ذلك البلد محظوظاً لأن رئيسه هو شخص تم انتخابه بصورة ديمقراطية) هو عدم استخدامه للأغراض التي أريد الحصول عليه من أجلها، لأنه قد لا يكون كافياً لتغطية خدمة الديون المستحقة أصلاً.

١٩- ويـــؤدي هـــذا الســـيناريو المؤسف إلى أن البلدان النامية ستضطر إلى الاقتراض بصورة منتظمة لا لأغراض الاستثمار أو التنمية بل لخدمة ديونها. وقد ذكرت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٢/٥٠ المتعلق بالإثراء التدليسي لكبار مسؤولي الدولة، أنه تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية خاصة للإسهام في إعادة الأموال إلى الشعوب التي سُلبت أموالها منها من قِبل حكامها، من أجل المساهمة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٠- وهـــذا شعور أكده رئيس نيجيريا أولوسيغون أوباسانغو المنتخب بصورة ديمقراطية، والذي تقلد منصب الرئاســـة بعـــد سنوات عديدة من الحكم العسكري الدكتاتوري في البلاد، وهي فترة يشار إليها عادة "بسنوات الجـــراد". وعندما خاطب البلاد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، أثناء الاحتفال بما أصبح الآن يسمى بيوم الديمقراطية، لإحياء ذكرى إعادة البلد إلى الحكم الديمقراطي، طالب مرة أخرى الجهات الدائنة الأجنبية ونادي باريس بشطب ديـــون جمـــيع البلدان الأفريقية قائلاً إن معظم البلدان المدينة قد دفعت ديونها أكثر من مرتين. وقال "إن تخفيف الديـــون وإلغاءهـــا هو مسألة سياسية وليس مسألة اقتصادية. فليس هناك أي بلد، وعلى سبيل المثال، الولايات المـــتحدة الأمريكية أو فرنسا أو المملكة المتحدة أو بلدان متقدمة أخرى، يستطيع أن يتحمل رفاه تحويل إيراداته المخصصـــة للتنمية، إلى سداد الديون". وقال إنه يرى أن المسألة برمتها أصبحت وسيلة أخرى لتخويف البلدان النامية ومضايقتها والسيطرة عليها.

٢١- وعندما أعلنت أكبر شركة في تاريخ الولايات المتحدة عن إفلاسها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ترك انهيار شركة إينرون في غداته العديد من الضحايا الذين انتُهكت حقوقهم. حيث تم تضليل المستثمرين وأصحاب الأسهم والموظفين والمتقاعدين الخ. من خلال تلاعب مالي غير قانوني استهدف تضخيم تقارير إيرادات الشركة، لكـــي يعتقدوا أن الشركة كانت قادرة على البقاء وكانت سليمة مالياً. "وجاء في التقارير أن المخالفات المتعلقة ببضع شراكات ائتمانية خارج الميزانية، التي ارتكبها بضعة أفراد، أدت إلى انهيار شركة كانت، لولا ذلك، سليمة مالياً"[١٩]. وورد في التقارير أن مصرفين كبيرين في الولايات المتحدة وهما Citigroup Inc. و JP Morgan Chase & Co. توصلا إلى

اتفاق مع لجنة الأوراق المالية لدفع مبلغ مشترك قدره ٢٥٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة لسداد غرامات مرتبطة بتورطهم في الغش الذي ارتكبته شركة إينرون[٢٠]. وتبين هذه الحالة أن ضحايا الفساد منتشرين في العالم المتقدم والعالم النامي على السواء. وللمفارقة أن المتعلمين وغير المتعلمين يقعون على السواء ضحية الفساد. وقد أثبتت الأدلة العملية والإحصاءات أن معظم ضحايا "الشركات الفاسدة" هم من النخبة في الشركة، أي أنهم أصحاب الأسهم أو سماسرة البورصة أو المستثمرون إلخ.

رابعاً – آثار الفساد

ألف – الآثار الاجتماعية – الاقتصادية

٢٢- يمكن لآثار الفساد أن تكون هائلة بالنسبة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لأي بلد ما. فالفساد يؤثر على جميع قطاعات الحياة الاقتصادية العامة والخاصة على السواء. وقد أوردت دراسات عديدة أدلة على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الفساد. وقد ثبت أن الفساد يعرقل الاستثمار، سواء كان في الداخل أم في الخارج، مما يؤدي إلى الحد من النمو وتقييد التجارة وتشويه حجم وتكوين النفقات الحكومية. ويضعف الفساد النظام المالي بينما يدعم عمليات الاقتصاد السرّية إذ يشجع على الاتجار بالمخدرات وتهريب السلع. كما أن من المهم أيضاً الإشارة إلى الرابطة المتينة بين الفساد وازدياد مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل. كما أن التشويهات الضريبية الناجمة عن الفساد تنال من نوعية الخدمات الحكومية، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الفقراء بوجه خاص. وبالمثل تؤدي الآثار السلبية للفساد على الاستثمار والنمو إلى زيادة تفاقم الفقر وتآكل الأساس الضريبي، مما يؤدي إلى زيادة تقويض نوعية الخدمات العامة.

٢٣- وعندما تتسبب الأعمال الاحتيالية في أضرار خطيرة في اقتصاد بلد ما، فإنها تؤثر بصورة غير مباشرة على حقوق المواطنين. ويبدو أن الفساد يؤثر بصورة سلبية على الإيرادات العامة ويزيد في الوقت نفسه من الإيرادات الخاصة للموظفين الحكوميين الفاسدين. وأثبتت الدراسات أن مسؤولي الضرائب والجمارك هم الذين يقومون بمعظم عمليات الفساد الإداري الذي ينجم عنه قيام الشركات سواء كانت تابعة للمواطنين أو للأجانب بدفع ضرائب أقل. ويشكل تهرُّب الشركات أو الأفراد من دفع الضرائب فساداً أيضاً. وكان تهرُّب شركة هاليبورتون التي تملكها الحكومة النيجيرية من دفع الضرائب شكلاً من أشكال فساد الشركات. فكان يتعين على الشركة أن تدفع ٣,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة من الضرائب التي تخضع لها إلى البلد وكان من المتوقع أن تدفع ضرائب إضافية تزيد عن ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة تشمل ضرائب دخل وضرائب القيمة المضافة.

٢٤- ويـــزيد الفساد من حدة الفقر، ويؤثر على تقديم الحكومة للخدمات ويقوض شبكة الأمان الاجتماعي ويـــؤدي في الوقت نفسه إلى تآكل المعاشات التقاعدية للمتقاعدين والمسنين الخ. ونتج عن إفلاس وانهيار شركة إينرون الذي حدث بسبب الفساد، ظهور "مرض نفساني" لا سيما فيما بين الموظفين الذين تم تسريحهم[٢١].

٢٥- وعلى الرغم من أنه يمكن القول إن عوامل عديدة تسهم في اللامساواة في المجتمع، فإن الفساد يُعرف بأنه واحد من هذه العوامل. فالخصخصة هي إحدى السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة لتصفية الشركات الحكومية التي تفتقر للكفاءة. وللأسف، يمكن أن تضر الخصخصة تحت قيادة حكام فاسدين بالفقراء لأن أولئك القادة قادرون على اللجوء إلى أشكال النفوذ غير المشروعة لسلب الأصول المعدّة للخصخصة. ومرة أخرى، فإن الفقراء هم الذين سيعانون من ذلك لأن إعادة توزيع الأصول لن يعود إليهم بالفائدة بتاتاً.

٢٦- إن أثر هروب رؤوس الأموال بسبب الفساد لا يمكن المغالاة فيه. وعلى النحو الذي تم التركيز عليه أعلاه فإن قيام الرؤساء الفاسدين بسلب أموال الحكومة – وهي أموال يمكن دائماً إرجاع مصدرها إلى المؤسسات المالية التابعة لبلدان متقدمة النمو – يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان لمواطني البلدان المتأثرة. ومما يثير قلقاً أكبر هـــو أن هـــذه المؤسسات المالية، وإن كانت تعلم بمصادر هذه الأموال غير المشروعة، تقدم ملاذاً آمناً لأولئك الســـالبين مـــن خلال تزويدهم بحسابات مصرفية ذات رموز سرية. ومما يبعث على الارتياح، أن بضعة بلدان من تلك البلدان المذنبة استسلمت لضغط دولي وهي الآن تتعاون مع المالكين الحقيقيين لتلك الأموال، ولو على مضض.

باء – الآثار المدنية – السياسية

٢٧- تنص الفقرة ١ من المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية" بينما تنص الفقرة ٣ من نفس المادة على أن "إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقـــتراع العام وعلى قدم المساواة وبين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت". كما يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة ٢٥ على أهمية حق كل مواطن في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده وأن يختار الشخص الذي يود أن يسند إليه مهمة إدارة شؤون الدولة التي تؤثر عليه وعلى أسرته، حيث تنص هذه المادة على أن "لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز ... ودون قيود غير معقولة: (أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية؛ (ب) أن ينتخـــب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تُجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت الســـري، تضـــمن التعـــبير الحر على إرادة الناخبين ...". وأكدت صكوك دولية عديدة أخرى لحقوق الإنسان بدرجات متفاوتة، وبصورة لا لبس فيها على هذا الحق الأساسي الذي يحق لكل مواطن أن يتمتع به.

٢٨- ويؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا على تشابك وترابط جميع الحقوق، الاقتصادية منها والمدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية. والحرمان من أي من هذه الحقوق يؤثر باستمرار وبصورة سلبية للغاية على التمتع بالحقوق الأخرى. وأحد الأسباب الجذرية للفساد هو ترسيخ نظام دكتاتوري. وانعدام الشفافية والمساءلة العامة وانهيار سيادة القانون والنظام هي بعض خصائص النظام الدكتاتوري. ولا غرابة من أن القادة العشرة الأكثر فساداً كانوا معروفين بتطبيق أكثر النظم اضطهاداً التي شهدتها السنوات الأخيرة. ويقول البروفيسور مايكل جونستون إن التكاليف السياسية للفساد، بخلاف الآثار الملموسة بصورة أكبر المترتبة على بعض نتائج الفساد، مثل الآثار الإدارية والضريبية، هي تكاليف غير ملموسة في الغالب يتم تقاسمها على نطاق واسع وتكون ذات طبيعة طويلة الأجل[٢٢].

٢٩- "إن الفساد يؤدي إلى تآكل قدرة دولة ما على إصلاح نفسها وبناء مؤسسات سياسية تتسم بكونها أكثر انفتاحاً واستجابة وموثوقية وشرعية"[٢٣]. وللتمكن من إنشاء مثل هذه المؤسسات، وفقاً للبروفيسور جونستون[٢٤]، يتطلب الأمر على الأقل، قدراً هاماً من ثقة المواطن في المسؤولين والمؤسسات وفيما بين المواطنين أنفسهم، وأن بإمكان الفساد أن يقوض ويقضي على هذه الثقة. ولذلك فلا يمكن المغالاة في أن الثقة والقيادة السياسية القوية والموثوق بها هما ضروريان لمكافحة الفساد والحد منه بصورة فعالة.

٣٠- وتنص المادة ٢٦ من العهد على أن الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساوٍ في التمتع بحمايته. وللأسف، فإن أحد النتائج السلبية لممارسات الفساد في أي مجتمع هو التدمير الهائل لأهم المؤسسات مثل القضاء، والقوات المسلحة، والشرطة، والسلطة التشريعية الخ. ومما يثير الجزع زيادة التقارير المقدمة بشأن فساد القضاة. فقد اتُهم العديد من القضاة في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم بسلوك سيء خطير في تقديم الخدمات القضائية إلى الناس. وقد قُدمت ضد بعض القضاة ادعاءات بارتكاب جرائم خطيرة تشمل الرشوة والفساد والتخويف الجنسي والمحاباة. ومما يبعث على الارتياح، أن بضعة بلدان نامية تبرز كدول شرعت في تطهير السلطة القضائية من أفرادها الفاسدين، في إطار الخطوات الشجاعة والتي تستحق قدراً كبيراً من الثناء التي اتخذتها لتنظيف حكومتها ورعاية ديمقراطياتها الحديثة.

٣١- كشفت دراسة حالة أُجريت بشأن الخطوات الجريئة والشجاعة التي اتخذتها حكومة كينيا، النقاب عن النقاط التالية. فوفقاً للكاتب جويل أوبورا، الكاتب في إحدى الصحف، "عندما تقلدت حكومة كيباكي زمام السلطة عام ٢٠٠٢، توقع الكينيون بعض التغييرات. ولكن، لم يتوقع أي أحد مثل ما قامت به الحكومة من تغير وما أبدته من جرأة في انقضاضها على الفساد في السلطة القضائية ... فالسلطة القضائية رغم كونها أحد الركائز الثلاث للحكومة، هي في نظري، أهم هذه الركائز. فهي الهيئة الوحيدة القادرة على أن تعلن بأن أفعال البرلمان غير دستورية، وهي الهيئة الوحيدة التي تتمتع بسلطات دستورية تخولها مساءلة بل وحتى إلغاء بعض أفعال السلطة

التنفيذية"[٢٥]. ففي هذا السياق يمكن للمرء بسهولة أن يتفق مع السيد أوبورا بأن "السلطة القضائية الفاسدة هي بالفعل سرطان خبيث يمكن الشعور بأثره في جميع أنحاء البلاد[٢٦].

٣٢- واستجابة لاحتجاج المواطنين العنيف على الفساد الوقح في السلطة القضائية، قام رئيس القضاة إيفان جيشيرو، بدعم ضمني من الرئيس كيباكي، بتعيين لجنة النزاهة ومكافحة الفساد برئاسة القاضي آرون رينجيرا، الرئيس السابق لسلطة مكافحة الفساد في كينيا، للتحقيق في أفعال الفساد في السلطة القضائية[٢٧]. ويتهم التقرير المعروف باسم قائمة العار خمسة قضاة في محكمة الاستئناف من مجموع تسعة قضاة، و١٨ قاضياً في المحكمة العليا و٨٢ موظفاً قضائياً[٢٨]. واعترف السيد رينجيرا، عندما سلَّم التقرير إلى رئيس القضاة، بأن متابعة التقرير ستكون صعبة لأن "الفساد يدافع عن نفسه دائماً"[٢٩].

٣٣- وتعهد رئيس القضاة باتخاذ الإجراء اللازم[٣٠]. فقد وجّه إلى القضاة الذين ظهرت أسماؤهم في قائمة العار إنذاراً نهائياً لكي يستقيلوا من مناصبهم أو يواجهوا المحاكمة خلال عشرة أيام. وقد اضطر القضاة المتهمون الذين قاوموا ذلك القرار أولاً إلى مغادرة مناصبهم بعد أن تمت مواجهتهم بالأدلة. ومن المؤمل أن يواصل القضاة الذين بقوا في مناصبهم، الاحتفاظ بمستويات عالية من الاستقامة والاستقلال الأمر الذي سيجعل من العدالة درعاً ومدافعاً عن المواطنين. فالهيئة القضائية المستقلة بالفعل هي هيئة تملك مفتاح الدخول إلى دوام الديمقراطية وسيادة القانون في أي مجتمع.

قائمة بممارسات الفساد في السلطة القضائية في كينيا

أرقام "بالأموال التي يطالب بها القضاة من أجل إصدار حكم بعفو الشخص المدان" وفقاً للجنة رينجيرا للنزاهة ومكافحة الفساد

دعاوى جنائية

التسبب في الإبراء أو إلغاء الإدانة –

جرائم غير خطيرة

(مثل السرقة أو السطو أو الاحتيال أو الاعتداء)

٢ ٠٠٠ – ٥٠ ٠٠٠ من شلنات كينيا

الجرائم الخطرة

(مثل الأذى الجسدي المؤلم، حوزة أسلحة نارية، الاتجار بالمخدرات، السرقة، الاحتيال أو الاغتصاب)

جرائم الشنق

(مثل القتل والسرقة مع استخدام العنف)

٤٠ ٠٠٠ – مليون من شلنات كينيا

دعاوى مدنية

لكي تكون لصالحك –

قاضي محكمة الاستئناف – أكثر من ١٥ مليون من شلنات كينيا

قاضي المحكمة العليا – ٠٠٠ ٥٠ – مليونان من شلنات كينيا

موظفون قضائيون – ٠٠٠ ٣ – ٠٠٠ ٦٠ من شلنات كينيا بالإضافة إلى نسبة تتراوح بين ١٠ في المائة و٣٠ في المائة من أي حكم بضرر شخصي

الرشاوى وفقاً للمرتبة

مبلغ الرشوة المطلوب بصفة عامة للمساعدة في أي قضية جنائية كانت أم مدنية، وفقاً للأقدمية –

محكمة قاضي الاستئناف – أكثر من ١٥ مليون من شلنات كينيا

قاضي المحكمة العليا – ٠٠٠ ٥٠ – ١,٦ مليون من شلنات كينيا

موظفون قضائيون – ٠٠٠ ٤ – ٠٠٠ ١٥٠ من شلنات كينيا

كاتب قانوني – ٥٠ – ٠٠٠ ٥ من شلنات كينيا

سكرتير – ٥٠٠ – ٥٠٠ ١ من شلنات كينيا

أنشطة أخرى

لضمان أن تكون النتيجة لصالحك –

الموافقة على الكفيل/ الإفراج بكفالة – ٠٠٠ ٢ – ٠٠٠ ١٠ من شلنات كينيا

استرجاع سند تم شطبه – يصل المبلغ إلى ٠٠٠ ٢٠ من شلنات كينيا

تبديل شروط الكفالة – ٠٠٠ ٥ – ٠٠٠ ١٣ من شلنات كينيا

التصديق على الإجراءات – مبلغ يصل إلى ٠٠٠ ٥ من شلنات كينيا

ممارسة المحاباة عند إصدار الحكم – ٠٠٠ ١٠ – ٠٠٠ ٥٠ من شلنات كينيا

الحث على إدانة خاطئة – مبلغ يصل إلى ٠٠٠ ٨٠ من شلنات كينيا

قيام كتبة المحكمة بتجهيز وثائق الكفالة – ٢٠٠ – ٥٠٠ شلن من شلنات كينيا

اقتفاء أثر ملفات مفقودة/ أو تم وضعها في مكان خاطئ – ٥٠ – ٥٠٠ ١ من شلنات كينيا

قيام موظف شبه قانوني بكتابة مرافعات الدفاع – مبلغ يصل إلى ٠٠٠ ٥ من شلنات كينيا

طباعة إجراءات المحاكمة – ٥٠٠ – ٥٠٠ ١ من شلنات كينيا

التوظيف كموظف شبه قانوني – ٠٠٠ ٤٠ – ٠٠٠ ٥٠ من شلنات كينيا

المصدر: *Daily Nation* (نيروبي)، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

جيم – آثار الفساد على القطاع الخاص

٣٤- ازدادت بصورة كبيرة خصخصة الشركات الحكومية في نهاية الثمانينات والتسعينات بسبب برامج التكيف الهيكلي. وتقدم الخصخصة في البلدان النامية، التي شجع عليها البنك الدولي وغيره من المؤسسات، عقوداً وتنازلات مربحة، ولذلك فإنها تمنح الشركات فرصاً أكثر تواتراً ومزيداً من الحوافز لتقديم الرشوة. وفضلاً عن ذلك، فإن الخصخصة تعني وضع وظائف حكومية معينة مثل توفير الصحة والتعليم والاتصالات والنقل إلخ في أيادي القطاع الخاص. وغالباً ما يستتبع تحويل هذه الوظائف إلى القطاع الخاص تحويل اعتمادات كبيرة من الميزانية وكذلك تحويل صلاحيات التنظيم، مع ما يصاحب ذلك من إمكانية لوقوع الفساد. وكذلك، فقد تبين أن الخصخصة والتحرير الاقتصادي في بعض البلدان ولا سيما البلدان التي لا تملك آليات مدمجة للضوابط والتوازنات، تحولت إلى دعوة إلى تجريد الدولة من أصولها وتحويل الثروات إلى الخارج. وأدى ذلك، بدوره، إلى تقليل حفز المسؤولين والسياسيين على اعتماد الشفافية والتحلي بالأمانة وإلى انعزال اجتماعي على نطاق واسع من العملية السياسية مما أسهم في الفساد السياسي.

٣٥- بلغ الفساد في القطاع الخاص/الشركات مؤخراً مستوى هائلاً، خلافاً للمبالغ التافهة التي يسرقها صغار الموظفين الحكوميين التي تصل إلى بضعة آلاف من الدورات – أو حتى بضعة ملايين من الدولارات. إن عمق الفساد ومبلغ الأموال المتعلقة بانهيار شركات WorldCom، وإينرون وبارمالات، التي تصل إلى مليارات من الدولارات، يتجاوزان الناتج القومي الإجمالي لبلدان عديدة. وآثار مثل هذا الفساد البالغ المستوى على كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو كبيرة إلى درجة لا تصدق. والشركات تواجه فشلاً في مهامها المتمثلة في غرس السلوك والقيم اللازمة في موظفيها لأداء العمل بصورة فعالة. وأدى فشل هيئة الإدارة في هذه الشركات إلى انهيار العديد من الأعمال التجارية مع ما رافقه من انتهاكات للحقوق.

٣٦- ووفقاً للدكتور ستيف سالبو، "إن المفارقة بين الشعار الأخلاقي لشركة إينرون وسلوك بعض مدرائها التنفيذيين هو أمر تقشعر له الأبدان. وبالفعل، فإن قصة إينرون تعلمنا حدود مدونات قواعد سلوك الشركات؛ وإلى أي درجة تكون هذه المدونات فارغة وغير فعالة"[٣١]. ومضى يقول إن مدونات الشركات لا نفع وراءها عندما تكون الكلمات فارغة – عندما لا يكون المدراء التنفيذيون قادرين على التمسك بالقيم التي يعلنون عنها أو على اتخاذ قرارات أخلاقية يمكن الدفاع عنها[٣٢]. والقيم الأساسية المعلنة لشركة إينرون هي "الاحترام، والنزاهة، والتعامل، والجودة". ومما يثير الدهشة، وفقاً لما كتبه برادلي ك. غوغنس في *Newsday*، "عندما بدأ مترل إينرون بالانهيار، فإنه فضح أسوأ أنواع الطمع، وسوء السلوك والمواطنة في الشركات. فقد خانت شركة إينرون موظفيها، وخانت عملاءها، كما أنها من خلال إثارة الفكرة التي كونها الجمهور على نطاق واسع بأنه لا يمكن وضع الثقة بالشركات لتفعل أي شيء آخر غير خدمة مصالحها وإملاء جيوبها، خانت جميع الشركات

الأمريكية"[٣٣]. واتضح جشع شركة إينرون مع انهيار عملاق الطاقة. ويشارك العديد من موظفي الشركات، من بينهم بنوك عديدة، بصورة منتظمة، في صفقات أدت إلى الإيمان بالمفهوم الذي أعرب عنه برادلي ك. غوغنس[٣٤]. ويتم بصورة منتظمة خذلان الزبائن لأن المسؤولين في الشركات يتطلعون لتحقيق أغراضهم وإملاء جيوبهم.

٣٧- إن آثار الفساد في القطاع الخاص مدمرة سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. فالفساد يؤثر على أضعف المجموعات، والفقراء، ويؤدي إلى زيادة فقرهم. فهذه المجموعة هي التي تجري تنحيتها من عملية صنع القرار ودفعها إلى الهوامش السياسية في أوضاع ليشتري فيها المال النفوذ. وهي المجموعة التي تخسر عندما يتم تحويل الأموال التي ربما كان بالإمكان إنفاقها على تحسين الخدمات أو المستويات الأساسية، إلى مشاريع كبرى باهظة الثمن مع احتمال تسلم "عمولة" مربحة. وهذه المجموعة هي التي تضطر في نهاية الأمر إلى دفع الرشوة للحصول على خدمات أساسية أو أنها تفقد هذه الخدمات لأنها لا تستطيع دفع أثمانها. ويمكن أن ينفذ الفساد في كل مجال تقريباً من مجالات حياة السكان الفقراء: فإنه قد يحدد كيفية حصول الفقراء على أماكن في المدارس لأطفالهم، وما إذا كانت الممرضة في المستوصف قادرة على إيجاد (واستخدام) حقنة نظيفة أو ما إذا كان باستطاعة الفقراء الحصول على وظائف. ومن الواضح أن أكثر المتأثرين بممارسات الفساد الاعتيادية يومياً هم الفقراء والمهمشون الذين هم، للأسف، أقل من يتمكن من القيام بأي شيء إزاء هذا الوضع.

دال – الشركات المتعددة الجنسيات

٣٨- تحول برنامج بسيط استهدف السماح للعراق تحت قيادة صدام حسين ببيع كمية معينة من النفط واستخدام عوائده لتزويد العراقيين الضعفاء والأبرياء بالضروريات الأساسية مثل الغذاء والأدوية، إلى "النفط مقابل الفضيحة"[٣٥]. ويدُعّى أن البرنامج قام بدلاً من ذلك "ببناء عشرات من القصور الفخمة لصدام حسين وإملاء جيوب فرنسا وروسيا وسوريا والصين والأمم المتحدة، التي حصلت وحدها على أكثر من ٤ مليارات من دولارات الولايات المتحدة من "العمولة" التي تقاضتها بنسبة ٢,٢ على نفط بقيمة تتجاوز ٥٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة قام العراق بتصديره في إطار البرنامج، بإدعاء أن ذلك المبلغ يغطي تكاليف إدارة البرنامج"[٣٦].

٣٩- وتظل البلدان في جميع أنحاء العالم، لا سيما البلدان النامية، التي ينبغي أن تكون غنية في معظم الأحيان، بلداناً فقيرة بسبب ممارسات الفساد التي تقوم بها بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في أوساطها. ورشوة الموظفين الحكوميين للتأثير على منح العقود، والتهرب من دفع ضرائب وفي بعض الحالات الاستثنائية مساندة النظم الديكتاتورية والاستبدادية، هي ممارسات شائعة فيما بين الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تلتزم بقواعد اللعبة. وهناك أدلة كثيرة على أن أوضاع المواطنين هي أسوأ في ظل نظام ديكتاتوري. وهناك دائماً رابطة بين الفساد والنظم الاستبدادية والشركات المتعددة الجنسيات التي لا تلتزم بالسلوك الحميد ومكارم الأخلاق عند عقد صفقات دولية.

خامساً – حملة مكافحة إفلات مرتكبي الفساد من العقاب

ألف – الآليات الوطنية/الدولية لمكافحة الفساد

٤٠- بعد الإقرار بأن التمتع بجميع حقوق الإنسان، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وثقافية أو مدنية وسياسية تقوضه ظاهرة الفساد وأن الفساد يجعل من الأصعب للحكومات أن تقوم بصياغة وتنفيذ سياسات متسقة للاستجابة لاحتياجات مواطنيها، سواء كانت ملموسة أو رمزية، واستخدام الموارد الشحيحة استخداماً فعالاً، تم تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفساد. وأصبحت عملية معالجة آثار الفساد "السرطانية"، على مختلف المستويات، تؤخذ مأخذ الجد؛ بل هي معروفة ويتم مناقشتها على مستوى واسع النطاق. ولذلك فإن الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو الفساد هو أمر يتم معالجته الآن لا على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى الدولي أيضاً.

٤١- وقد سلمت الجمعية العامة في قرارها ٦١/٥٥ بأنه من المستصوب وضع صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد، يكون مستقلاً عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقررت أن تبدأ بوضع صك من هذا القبيل. وأدت هذه المفاوضات إلى وضع صك لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب القرار ٤/٥٨.

٤٢- وبعد التوقيع على هذا الصك الدولي الهام الذي يشكل خطوة جبارة فيما يتعلق بمبدأ استرداد الأصول المشار إليه بصراحة على أنه "مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية"، أصبحت الدول ولا سيما في العالم النامي مسلحة بصك فعال للكفاح من أجل استعادة الأموال المسروقة. وهذه الأموال لازمة لإعادة بناء وتأهيل المجتمعات في ظل الحكومات الديمقراطية الجديدة. ووفقاً للأمين العام، في بيان أدلى به بعد اعتماد الاتفاقية، "يضر الفساد بالفقراء بصورة غير متناسبة بتحويل الأموال المعدة للتنمية وتقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، ويؤدي إلى التحيز والظلم ويثبط الاستثمار الأجنبي والمعونة الأجنبية"[٣٧].

٤٣- ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن التوصل إلى اتفاقات بشأن موضوع استرداد الأصول استتبع إجراء مفاوضات مكثفة لأن جهود البلدان التي تسعى إلى استعادة الأصول التي نُقلت منها بصورة غير مشروعة واجهت مقاومة شديدة من البلدان التي تقدم ملاذاً آمناً لهذه الأموال التي تم أخذها بصورة غير مشروعة والمعروفة على نطاق واسع بأنها أموال مسروقة. ومن المفارقة أن البلدان النامية الفقيرة التي وقعت ضحية الفساد الدولي أي من قِبَل البلدان التي من المعروف أنها تتعاون مع القادة والموظفين العموميين الفاسدين من خلال تسهيل إتاحة مؤسساتها المالية إليهم، تجد نفسها مجبرة على قبول الضمانات القانونية والإجرائية للبلدان المتواطئة التي يتم السعي إلى الحصول على مساعدتها.

٤٤- وتحدد أحكام عديدة أخرى في الاتفاقية، أيضاً، كيفية تقديم التعاون والمساعدة. ومن الجدير بالذكر أنه في حالة اختلاس أموال الدولة، يتم إعادة الممتلكات التي تمت مصادرتها، إلى الدولة التي تطالب بها. ومن المتصور أن الحكم المتعلق بالاسترداد الفعال للأصول سيدعم جهود البلدان للتصدي لأسوأ آثار الفساد ويرسل، في الوقت نفسه، رسالة جادة إلى الموظفين الفاسدين بأنه لم يعد هناك أي ملاذ آمن لمكاسبهم غير المشروعة. ولهذا الغرض، ينص الفصل الخامس من الاتفاقية على آليات لإعادة الأصول المسروقة إلى بلدان المنشأ؛ ويغطي الفصل الرابع التعاون الدولي في التحقيقات في الجرائم التي تعرِّفها الاتفاقية وملاحقة مرتكبيها.

٤٥- ولضمان نجاح حملة مكافحة إفلات مرتكبي الفساد من العقاب، ترجو الاتفاقية أيضاً من الدول أن تحدد الجرائم الجنائية وغيرها من الجرائم بشكل يغطي طائفة واسعة من أفعال الفساد، إذا لم تكن هذه الأفعال فعلاً جرائم بموجب القوانين الوطنية للدولة. وثمة جانب هام آخر للاتفاقية هو أنها تتجاوز الصكوك السابقة التي تشبهها، لأنها لا تعتبر الأشكال الأساسية للفساد مثل الرشوة وابتزاز أموال الدولة جريمة فحسب، بل أيضاً الاتجار بالنفوذ وكذلك إخفاء و"تطهير" إيرادات الفساد أيضاً. ومع ذلك فإن التعاون الدولي لازم لمنع مرتكبي جميع أشكال الفساد والتحقيق معهم وملاحقتهم بفعالية. ولهذا الغرض، فإن الدول مجبرة بموجب الاتفاقية على تقديم مساعدة متبادلة في مجالات محددة لجمع وإحالة الأدلة لاستخدامها في المحاكم وكذلك لتسليم المجرمين عند الضرورة.

٤٦- تم وضع صكوك وآليات وطنية وأقاليمية متنوعة أخرى لمكافحة الفساد والوقاية من إفلات مرتكبي الفساد من العقاب. ومن بين أهم هذه الصكوك والآليات: اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، واتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد التابعتين لمجلس أوروبا.

٤٧- إن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠٠٣، تعرب في ديباجتها عن قلقها "إزاء الآثار السلبية للفساد والإفلات من العقاب على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدول الأفريقية وآثاره المدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأفريقية". كما أنها تسلِّم بأن "الفساد يقوض المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة وكذلك التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للقارة". ولذلك فإنها تسلِّم "بالحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للفساد في القارة"، "وهي مقتنعة بالحاجة إلى القيام على سبيل الأولوية بصياغة وتنفيذ سياسة مشتركة للعقاب تستهدف حماية المجتمع من الفساد، بما في ذلك اعتماد ما هو مناسب من تدابير تشريعية ووقائية ملائمة".

٤٨- ولهذا الغرض، فإن أحد أهم أهداف الاتفاقية المشار إليها في المادة ٣، هو إدانة ورفض أفعال الفساد والإفلات من العقاب. وتنص المادة ١٢ من الاتفاقية على أن تتعهد الدول الأطراف "بإنشاء بيئة مؤاتية تمكِّن المجتمع المدني ووسائل الإعلام بإلزام الحكومات بالتحلي بأعلى مستويات الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة".

٤٩- إن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد هو دور هام للغاية. وقد أسهمت منظمة الشفافية الدولية إسهاماً هائلاً من خلال التركيز على القادة الفاسدين (وتشهد على ذلك قائمة القادة العشرة الأكثر فساداً في العالم). ومع ذلك، فإن الإحصاءات التي قامت بجمعها منظمة الشفافية الدولية، تعتمد، في بعض الحالات، على تصورات لا على حالات الفساد التي يمكن قياسها، مما يجعلها عرضة لقسط كبير من النقد، وبخاصة من جانب البلدان المتهمة بالفساد. كما ينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية الوطنية على أداء دور الحراسة في مكافحة الفساد. وينبغي أن لا تستسلم هذه المنظمات لأعمال التخويف والمضايقة التي تقوم بها النظم الدكتاتورية أو الفاسدة.

٥٠- وتسلِّم الاتفاقية بدور السرية المصرفية في الفساد من خلال الإشارة في المادة ١٧ إلى أنه "يتعين على كل دولة طرف أن تعتمد التدابير اللازمة لتخويل محاكمها أو السلطات المختصة الأخرى بأن تصدر أمراً بمصادرة أو الاستيلاء على وثائق مصرفية أو مالية أو تجارية بهدف تنفيذ هذه الاتفاقية". فمكافحة الفساد تتطلب تماسكاً دولياً شأنها شأن مكافحة الإرهاب التي تتطلب تعاوناً دولياً. وتمشياً مع التعاون المتوقع من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته تحث الأطراف الدول بموجب المادة ١٨ التي تتناول التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة على "أن تزوِّد بعضها بعضاً بأكبر قدر من التعاون والمساعدة التقنيين للقيام فوراً بمعالجة الطلبات التي تقدمها السلطات ... المخولة ... لمنع أفعال الفساد والكشف عنها والتحري فيها والمعاقبة عليها".

٥١- اعتمد القادة الأفارقة لسنوات عديدة على دول غنية خارج القارة لإيجاد حلول للمشاكل التي لا تعد ولا تحصى والتي تواجهها القارة. واعترف القادة، ولا سيما أولئك الذين يؤيدون الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بأنه يتعين عليهم إعادة بناء القارة من خلال ضمان مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وإرساء الشفافية والمساءلة والاستقامة في إدارة الشؤون العامة إذا ما أُريد لأفريقيا أن تدخل القرن الحادي والعشرين وهي واثقة من نفسها. ولذلك فإن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كمكون للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي بمثابة خطوة جريئة اتخذها بعض القادة الأفارقة لتشجيع الدول على الالتزام بالإدارة الرشيدة. ويستتبع ذلك إجراء دراسة وتقييم منتظمين لأداء دولة ما من قِبَل دول أخرى (الأقران)، من خلال مؤسسات يتم تعيينها أو الجمع بين الدول والمؤسسات التي يتم تعيينها.

٥٢- والهدف المنشود من استعراض الأقران هو تحسين قدرات الدولة على رسم السياسات وضمان اعتماد أفضل الممارسات والمعايير والمبادئ المقررة. ولا تقوم عملية استعراض الأقران على العداء، وهي تشجع على تبادل الثقة والائتمان فيما بين الدول المعنية. والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تعتبر في جزء منها بمثابة محاولة لدفع الدول الناقصة الأداء على تحسين برنامجها للإدارة[٣٨]. ومن المتصور أن تساعد هذه الآلية، في حالة استخدامها بصورة فعالة، في الحد من الفساد إن لم يكن القضاء عليه تماماً.

٥٣- وقَّعت معظم الدول الأوروبية (الغربية والشرقية) إلى جانب المكسيك والولايات المتحدة على اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد التي دخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتركز الاتفاقية على رشوة الموظفين

الحكوميين المحليين، وأعضاء الجمعيات العمومية والمحلية، وأعضاء الجمعيات البرلمانية الدولية، والقضاة، في القطاع الخاص والمنظمات الدولية، والاتجار بالنفوذ وتطهير الأموال.

٥٤- وتم في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ التوقيع على اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وتوفر الاتفاقية إطاراً لاعتبار الفساد جريمة في المعاملات التجارية الدولية. وتعهد الأطراف في الاتفاقية بمعاقبة الأشخاص الذين يثبت ذنبهم برشوة موظفين عموميين أجانب، بمن فيهم الموظفون في بلدان غير أطراف في الاتفاقية، لغرض الحصول على صفقات تجارية دولية أو الاحتفاظ بها.

٥٥- ونتيجة إفلاس العديد من الشركات بسبب الفساد في أعلى مستويات الإدارة، وافقت حكومات الثلاثين بلداً الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على صيغة منقحة من مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال إدارة الشركات. وتستهدف الصيغة المنقحة إعادة بناء ثقة الجمهور في الشركات وأسواق البورصة والمحافظة عليها.

باء - التدابير القضائية لمكافحة الفساد

٥٦- تخول انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الفساد، الضحايا بالحصول على تعويض عن الأضرار التي تلحق بهم. ومن وجهة نظر القانون المحلي، ومع مراعاة أن مثل هذه الانتهاكات هي جرائم ينبغي التصدي لها والتعويض عنها، إذا رُئي أن ذلك ضرورياً، يتعين على الدول أن تقدم الإطار القانوني اللازم لحماية المواطنين من مثل هذه الانتهاكات. ومن أنجع الطرق لتحقيق ذلك إدماج المعايير القانونية الدولية في القانون المحلي. وربما سينظر التقرير المقبل في الأحكام القانونية التي وضعتها الدول لصون حقوق ضحايا الفساد.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٧- لا تتمثل الخطوة الأولى الهامة في إيجاد حل لهذه المشكلة في دفن الرؤوس في الرمال كما يقول المثل، بل في الإدراك بأن المشكلة قائمة وتهدد بصورة خطيرة التعايش السلمي فيما بين الأمم. وحتى وقت قريب، كان يُنظر إلى موضوع الفساد على أنه مشكلة إقليمية، تتجاوز المناقشة والتعاون الدوليين. ولحسن الحظ برز هذا الموضوع في المحادثات الدولية، وتتوج في اعتماد صك لتناول ما يصفه العديد بأنه سرطان. ويكفي القول إن الفساد، سواء كان منتظماً أم مستوطناً أم تافهاً، ينتهك تمتع المواطنين بجميع الحقوق الواردة في جميع الصكوك الدولية. وقد ثبت أن الفساد يؤذي اقتصادات المجتمعات التي يحدث فيها، ويؤدي إلى عدم كفاية تخصيص الموارد، وزيادة تكاليف الاستثمارات، والحد من ثقة المستثمرين إلخ. وينبغي النظر إلى اعتماد اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، مع النجاح الكبير الذي أحرزته فيما يتعلق باسترداد الأصول، وكأنه محاولة لمعالجة الآثار المدمرة للفساد على حياة المواطنين. ومن المؤمل أن تنجح الاتفاقية في جعل الفساد غير جذاب تماماً؛ فعندما يدرك القادة والموظفون الفاسدون أنه لم يعد هناك أي ملاذ آمن لمكاسبهم غير المشروعة، فإن رغبتهم في الفساد ستقل.

٥٨- كما ينبغي أن يتم بصورة مناسبة معالجة فساد الشركات الذي يدمر حياة العديد من الناس. وينبغي أن يُستفاد من الانهيار الذي حدث مؤخراً في شركات عديدة في البلدان المتقدمة النمو لتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي لكي يستيقظ ويركز اهتمامه على الفساد المنتظم في الشركات. ووفقاً لأشكروفت، وزير العدل في الولايات المتحدة، فإن الرشوة هي ممارسة تسمح بها بالفعل بعض الدول كوسيلة لتخفيض الضرائب؛ وهي تكلفة يتم خصمها في البلد الأم بعد القيام بأعمال تجارية في الخارج[٣٩]. واتهم مثل هذه الدول بأنها توهم أنفسها بالاعتقاد بأنها قادرة على تقديم الإعانات المالية لدفع الرشوة في الخارج في حين أنها تتوقع من نفس الشركات التصرف وفقاً لقواعد الآداب داخل البلد الأم. ووصف الدكتور سالبو[٤٠] بجدارة التباين بين القيم الأساسية لشركة إينرون ومدوناتها لقواعد الآداب وسلوك موظفيها، بأنها مقشعرة للأبدان. وينبغي المحافظة على الثقة والائتمان لكي يتمكن موظفو إنفاذ القوانين والسلطة القضائية وغيرها من المؤسسات الضرورية لاستدامة الديمقراطية، من القيام بأعمالهم على نحو جيد.

باء - التوصيات

٥٩- تم صياغة التوصيات الواردة أدناه بعد مراعاة المشاكل التي يحدثها الفساد وجهود المجتمع الدولي للحد من مشكلة الفساد، إن لم يكن القضاء عليها تماماً:

(أ) تم وضع صكوك وطنية وإقليمية ودولية عديدة لمكافحة الفساد؛ ومع ذلك، فإذا انعدمت الإرادة السياسية للقادة فإن النتائج ستكون محدودة. وفضلاً عن ذلك، من المهم أن تكون القيادة السياسية بمثابة مثال على الاستقامة والنزاهة واحترام الذات وتشجع الحكومات على أن تحذو حذوها على جميع المستويات. ففي ضوء ذلك ترحب هذه الدراسة بالمبادرة الجريئة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والشفافية التي أبداها بعض القادة الأفارقة عندما سمحوا للأقران بفحص ما يجري في بلدانهم؛

(ب) ينبغي تشجيع الدول على التوقيع والمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإدماجها في قوانينها المحلية. وعلى النحو الذي تم التأكيد عليه أعلاه، فإن التنفيذ الفعال لحكم الاتفاقية المتعلق باسترداد الأصول - وهو أحد أهم أوجه نجاحها - سيرسل رسالة إلى المسؤولين الفاسدين بأنه لم يعد هناك أي مكان لإخباء مكاسبهم غير المشروعة؛

(ج) وفضلاً عن ذلك، يتعين على الدول أن تضع آلياتها/تشريعاتها المحددة لمكافحة الفساد وتنفيذها. وهناك بعض الأمثلة على الآليات الوطنية: مدونة قواعد سلوك القادة العموميين التابعة لجمهورية تنزانيا المتحدة، واللجنة المستقلة المعنية بممارسات الفساد وغيره من الجرائم ذات الصلة التابعة لنيجيريا، وقانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية لعام ٢٠٠٣ لكينيا إلخ؛

(د) ويتطلب نجاح مكافحة الفساد التي تتضمن الوقاية وإجراء التحقيقات وملاحقة المجرمين، التعاون فيما بين الدول، ولا سيما تلك التي يُعرف بأنها قدمت ملاذاً آمناً لأموال ذات أصل غير مشروع. وينبغي حث مثل هذه الدول على عدم التستر تحت عباءة السرية المصرفية، والتعاون مع الدول التي تحاول إرجاع أموالها المسروقة إلى أوطانها؛

(هـ) وينبغي التأكيد على الدور الذي تؤديه المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في التعاون الدولي لمكافحة الفساد. وينبغي أن يتوسع نطاق هذا الدور ليشمل الأعمال المصرفية والاستثمارات وتطهير الأموال إلخ. وينبغي ممارسة الضغط الدولي على الأعمال المصرفية السرية الاحتيالية التي لا تزال بعض البلدان تمارسها؛

(و) وينبغي أن تكون هناك آليات شبكية مدمجة للأمان وفعالة لحماية المواطنين من فساد الشركات الذي يؤدي إلى إفلاس وانهيار شركات تكون، لولا ذلك، سليمة. وينوي التقرير المقبل مناقشة دور أعضاء مجالس الإدارة في الفساد في الشركات، بمزيد من التفصيل. ووفقاً لأحد ضحايا انهيار شركة إينرون "لقد انتهى عهد الاجتماعات السريعة والبسيطة لمجالس إدارة الشركات. فانهيار إينرون هو بمثابة المنبّه للأعضاء في مجالس الإدارة لكي يستيقظوا ويشرعوا في العمل لتبرير ما يتقاضوه من مرتبات تبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً، بدلاً من الاكتفاء بالجلوس (وأحيانا في غرفة مظلمة)، والاستماع "لتقارير" المدراء والموافقة على كل ما يقدمه المدراء أو المدراء التنفيذيون من توصيات"[٤١]. ويمكن القضاء على الفساد في الشركات إذا ما تم وضع الآليات الضرورية لذلك؛

(ز) وينبغي الالتزام بدقة بمدونة قواعد سلوك الشركات (القيم الأساسية) وينبغي أن يقوم مراجعو الحسابات بأعمالهم بشفافية وينبغي أن يكون ذلك ظاهراً. وينبغي عند الاقتضاء معاقبة الأشخاص الذين يثبت تقصيرهم وملاحقتهم بصرامة.

(ح) وينبغي تعزيز القوانين الموجودة والقوانين الجديدة لمكافحة الفساد. وينبغي بصورة صارمة مواصلة القضاء على الفساد في السلطة القضائية ووكالات إنفاذ القانون. وينبغي ضمان استقلال السلطة

القضائية. وينبغي أن تكفل الدول تكوين هيئات للشرطة كافية وفعالة وتزويد وكالات إنفاذ القانون بالمعدات وتقديم رواتب جيدة إليهم؛

(ط) ولا يمكن المغالاة في دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد. وينبغي أن يظل المجتمع المدني أي المنظمات غير الحكومية والمرأة ووسائل الإعلام والطلاب مصمماً على مواصلة حملته العنيفة لمكافحة الفساد وينبغي ألا يخشى القيادة القمعية والفاسدة؛

(ي) إن العديد من البلدان النامية المثقلة بالديون في وضع لا يسمح لها في الأحوال العادية بتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها على نحو مناسب، بما في ذلك تزويدهم بفرص للعمل. وانعدام الاحتياجات الأساسية يؤدي إلى الفساد؛ ولذلك فإننا نوصي بإعفاء الدول الفقيرة من سداد ديونها؛

٦٠- إن الأثر السلبي للفساد على المجتمع أثر مدمر إلى درجة يجعل المقررة الخاصة تقترح بشدة تنظيم اجتماعات دورية رفيعة المستوى لحفز مناقشة مسألة الفساد على نطاق واسع. وسيتم عقد هذا الاجتماع بالارتباط مع الوكالات المتخصصة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وممثلين من شركات كبرى ومكتب الأمم المتحدة في فيينا. وسيركز الاجتماع على بعد حقوق الإنسان من أبعاد الفساد. وسيساعد في زيادة وعي المجتمع الدولي والدول لا بأهمية القضاء على الفساد فحسب بل أيضاً بأهمية معاقبة طرفي معادلة الفساد: الراشي والمرتشي.

Notes

[1] Fighting Corruption and Organized Crime in Nigeria: Challenges for the New Millennium, *Spectrum Books, January 2001, p. 31.*
[2] *Victor E. Dike, "Corruption in Nigeria: A new paradigm for effective control", at http://www.nigeriavillagesquare1.com/Articles/VEDIKE.html.*
[3] Saturday Nation, *4 October 2000.*
[4] *E/CN.4/Sub.2/2003/18, para. 4.*
[5] *World Economic Forum, Davos, Switzerland, 22 January 2004.*
[6] *Mark Simon,* The San Francisco Chronicle.
[7] *Brian Cruver,* Enron, Anatomy of Greed*, Carroll and Graf publishers, 2002.*
[8] *Christy Sander,* Drillbits & Tailings*, vol. 7, No. 1, 31 January 2002, citing "The Spreading Enron Mess,"* The Economist Global Agenda, *21 January 21, 2002.*
[9] *Ibid.*
[10] *Agence France Presse, 9 January 2004.*
[11] *Ibid.*
[12] *Ms. Ellis is a member of Transparency International, Australia.*
[13] *Jane Ellis, Globalization, Corruption and Poverty Reduction, at http://www.transparency.org.au/documents/globalisation.html.*
[14] *The Guardian (Nigeria), 17 February 2003.*
[15] *Ibid.*
[16] *Ibid.*
[17] *This day online, 19 April 2004.*
[18] *Ellis, op. cit.*
[19] *Michael Keaney, Enron: institutionalized corruption.*
[20] *Joseph Kay, Citigroup, Morgan Chase fined for Enron deals: corruption at the heights of American finance, 5 August 2003, at http://www.wsws.org/articles/2003/aug2003/enrn-a05.shtml.*
[21] *Cruver, op. cit.*
[22] *Michael Johnston, "The Political Costs of Corruption", Department of Political Science, Colgate University, Hamilton, New York.*
[23] *Ibid.*
[24] *Ibid.*
[25] *Joel Obura,* Daily Nation *(Nairobi), 21 October 2003.*
[26] *Ibid.*
[27] Daily Nation*, 9 October 2003.*
[28] Daily Nation*, 1 October 2000.*
[29] *Ibid.*
[30] *Ibid.*
[31] *Cruver, op. cit.*
[32] *Ibid.*
[33] *Ibid.*
[34] *Ibid.*
[35] *Andrew Mark, Director of the Human Security Center at the University of British Columbia.*
[36] *UN Oil for Food, or Oil for Corruption?" Al Jazeera, 22 April 2004.*
[37] *Statement by the Secretary-General on the adoption by the General Assembly of the United Nations Convention against Corruption.*
[38] *Malachia Mathoho, "An African Peer Review Mechanism: a panacea for Africa's governance challenges?".*
[39] *World Economic Forum, op. cit.*
[40] *Cruver, op. cit.*
[41] *Ibid.*